

الدرس التداولي في التراث العربي

بلحيمر أميرة.

جامعة أبقاسم سعد الله الجزائر 2.

belhimeuramira99@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/02/27 تاريخ القبول: 2021/04/21 تاريخ النشر:
2021/08/20

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث حول الدرس التداولي في التراث العربي، فقد لوحظ أن الدراسات حوله تكتفت وازدادت عمقا ومساحة وتفرعا، حيث أولى اهتماما بتحليل الخطابات الأدبية التراثية على ضوء المبادئ التداولية من خلال قراءة التراث بأدوات ومناهج حديثة، قد لا يسلم صاحبها من الوقوع في بعض الهفوات بسبب سوء الفهم والتأويل البعيد، لأن السياق هو الإطار العام الذي يسهم في ترجيح أدوات لغوية بعينها. إن تقديم القضايا اللغوية والمناهج البحثية وربطها بالأصول التراثية تطبيقا وفهما من أجل التحليل التداولي للنصوص الأدبية التراثية، مما تسهم في بناء منظومة تداولية تخدم الخطاب الأدبي من التراث أي المعاصرة.

الكلمات المفتاحية: التداولية _ التحليل التداولي _ النظريات_ آليات تطبيقه_ النصوص الأدبية التراثية .

Summary

This study aims to research the deliberative lesson in the Arab heritage, it has been noted that studies around it intensified and increased deeper and more space and branching where he paid attention to the analysis of literary heritage speeches in the light of deliberative principles through reading the heritage with modern tools and methods, may not spare the owner from falling in There are some lapses due to misunderstandings and distant interpretations, because context is the general framework that contributes to the weighting of certain linguistic selves.

The presentation of linguistic issues and research curricula and their linking to heritage assets is an application and understanding for the deliberative analysis of traditional literary texts, which contributes to the building of a deliberative system that serves the literary discourse of the heritage, i.e. contemporary.

Keywords: Deliberative Analysis - Theories- Mechanisms for Its Application- Traditional Literary Texts.

مقدمة:

منذ أمد بعيد حظيت اللغة بمكانة عالية وبنصيب وافر من العناية والاهتمام من قبل الدارسين المشتغلين بمختلف الحقول المعرفية اللسانية والاجتماعية... الخ، باعتبارها الجسر النابض لمراحل الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية والتاريخية للفكر الإنساني في علاقته مع اللغة في دراسة ظواهرها وتغيراتها وتطورها وفهمه لها كمحاولة لفهم ذاته.

احتضنت التداولية اللغة كمؤشر قار ومهم كما فعلت مثيلتها في الدرس اللساني الغربي وكأي علم جديد وافد إلينا يهم الباحثون العرب لنبش التراث للبحث عن جذوره وهذا ما يزيدنا علما بإرثنا اللغوي فتكثر الحمولة عليه.

1. الإطار المفهومي للتداولية.

لا تمتلك التداولية حدود واضحة لأنها درس جديد وغزير متشعب المعارف، لا تقتصر على علم واحد، بل إستلهمت وجودها من مختلف العلوم الإنسانية الإجتماعية، النفسية. الفلسفية والتاريخية... الخ، قبل أن تجعل لنفسها إطار خاص بها يتمحور في مجال إستخدام اللّغة في سياقاتها، إلا أنّ السيرورة التاريخية لظهور التداولية قد نظر إليها من عدّة إتجاهات.

"وقد شاع عن التداولية بعض التصوّرات الخاطئة، منها أنّها سلّة لمهمات اللّسانيات، وأنّها مكوّن من مكوّنات اللّسانيات البنوية وأنّها تعد نظرية للخطاب، إلا أنّها ليست كذلك، فهي لا تدرس الظواهر المهملة، ولا المتروكة بالضرورة، ومن ثم هي تقوم بإزالة الغموض عن عناصر التواصل اللّغوي وشرح طرق الإستدلال، ومعالجة الملفوظات وهذه القضايا ليست من إهتمامات اللّسانيات الصريحة إنّما هي تشبه أن تكون مرحلة وسيطة

بين المعارف اللغوية والمعارف الموسوعية، فهي تستمدّ من رافدين مهمين هما: الزائد المعرفي والزائد التواصلية" (مسعود صحراوي، 2005 ص 27، 28).

وهذا يعني أنّ التداولية تتخطّى اللسانيات في قصورها على الدّاخل واللّغة المجانية للتّص، ومكّنت مستعملي اللّغة ومتلقيها من السياق مجال رحبا وفاسحا في دراستها للجانب التواصلية للّغة، الذي يهتم بالأساس بقصدية المتكلم والمقام الذي وضع فيه، كما لم يغفل عن متلقي النص باعتبارها الأساس في تحقيق قصدية المتكلم من خلال:

- كيفية التفاعل مع النص.
- كيفية التواصل ومدى تحقيقه.

- الهدف من العملية التواصلية برمتها، بينما اللسانيين أهملوا هاته الجوانب في دراستهم للّغة، واقتصرت أعمالهم على علم الدلالة والتراكيب والنحو، ومنه فالتداولية ليست مكونا من مكّونات اللسانيات البنوية "لأن (اللسانيات) التداولية ليست المرحلة الأخيرة للتحليل اللساني. وليست نظرية للخطاب بصورة تعتبر التداولية نظرية للتحليل، كما أنّ اللسانيات نظرية للجملة فتقابلها وتكلمها، ذلك أن لسانيات الخطاب تقتضي بنية خطابية وقواعد خطابية، ومن ثم تكون الجملة منتجا مركبا من القواعد التركيبية واللفظية التي تنشئها بما يعني نوعا من الإنصهار والدوبان" (المرجع السابق، ص 28).

وهذا يعني أن التداولية لم تكن مرحلة من مراحل اللسانيات، تتكئ على بنية خطابية وقواعد خطابية بل جعلتهم خارج شروطها، وإتّما تدرس إستخدامات اللّغة من قبل المتخاطبين عن طريق التواصل والتفاعل حسب:

- قصدية المرسل والسياق المتواجد فيه- الذي قيل فيه.

- فهم المتلقي ومستوى التواصل الذي كان فيه- الوضعية، الظروف، فعل التلقي... إلخ، ومع هذا لا ننكر فضل اللسانيات عليها ممّا جعل الجانب المعرفي بينهما متداخلا، حتى اعتبرت مرحلة أو جزء منها.

مرّت التداولية بتجاذبات عديدة حتّى مسّت المصطلح في حدّ ذاته، فمنهم من حاول نقل اللفظة من المفرد للجمع "تداوليات" نظرا للتشعب المعرفي للتداولية في مجالات

مختلفة وواسعة لأنها لا تركز على جانب معرّف واحد في تفسير اللّغة وهذا ما أشرنا إليه سابقاً، ويمكن تصويره في الشكل الآتي:

الفلسفة التحليلية

علم النفس المعرّف التداولية علوم الاتصال (المرجع السابق، ص 26)

اللّسانيات

وفي خضم هذا التنوع المعرّف استجبت لفظة تداوليات des pragmatiques إلا أن صيغة الجمع هذه اعتبرها البعض الآخر "ذات دلالة تحقيرية (فيليب بلانتيه، 2007، ص 18).

أما المؤيدين للفظه كانت نظرتهم إيجابية "... وإنما تداوليات مادام الأمر مرتبطاً بالتواصل واستهداف المعنى، فهناك تداولية البلاغيين الجدد، وتداولية المناطقة، وتداولية السيكوسوسيولوجيين وتداولية اللّسانيين" (فرانسواز أرمينكو، 1987 ص 18).

تأتي أهمية التداولية "في كونها تهتم بمختلف الأسئلة الهامة والجوهرية في دراسة النص الأدبي، لأنها تحاول الإحاطة به من خلال العديد من الأسئلة من قبيل: من يتكلم؟ وإلى من يتكلم؟ وماذا نقول بالضبط حين نتكلم؟ ما هو مصدر التشويش والإيضاح؟

كيف نتكلم بشيء ونريد آخر... ومن ثم تستدعينا الإجابة عن هذه الأسئلة إلى استحضار التداولية للبحث عن مقاصدنا وأفعال لغتنا، وسياق تبادلاتنا الرمزية، لذلك وجد مفهوم الفعل، ومفهوم السياق، ومفهوم الإنجاز في التداولية كمقاييس ومؤشرات على اتجاهات النص الأدبي في النظرية النقدية". (فرانسواز أرمينكو، 1987 ص 8، 9).

2. التداولية في الفكر العربي:

لا يسعنا الحديث عن التداولية دون أن نعرّج عن مصدرها الأصلي في الدراسات الغربية ومرجعياتها بصفة مختصرة "وإيماناً بأن المعرفة الإنسانية في عمومها تتولد من تراكمات متوالية، وبما أن لكل عمل علمي جذورا تساهم في بلورته، قبل أن يؤسس لنفسه مبادئ، ومقولات يبنى عليها حدوده، فإن المجال التداولي مجالا متشعب تجاذبته عدّة فروع، وساهم في بنائه عدد كبير من العلماء اختلفت توجهاتهم وأفكارهم فانقسموا إلى مؤسسين مباشرين

أمثال بيرس " «Perice» وموريس Moris ومؤسسين غير مباشرين مثل فريجه Freg و فيتغلستين Wittgensten ، ومؤسسين متعاقدين مثل (كارناب) Carnap وبارهيل «Barhille». (فرانسواز أرمينكو، 1987، ص13)

ومن باب الإشارة إلى مرجعيات التداولية في الدرس الغربي "فقد نشأت في كنف مجموعة من النظريات التي نشأت متفاوتة من حيث المنطلقات فيمكن أن تكون عناصر سيميائية، أو منطقية أو حتى فلسفية، فمن المنظور السيميائي تعد التداولية كدراسة للعلامات في مجال استعمالها مستفيدة في ذلك بمجالي التراكيب في دراستها للغات الصورية أما من المنظور الفلسفي ففي نطاق الفلسفة التحليلية الأنجلو ساكسونية إزدهر تيار عرف بفلسفة اللّغة اليومية Ordinaire وهو تيار مرتبط بوصف شروط استعمال اللّغة وفق ظروف معينة (عند أوستن سيرل) وبفضل هذه التداولية الفلسفية ، ازدهرت ونمت التداولية اللسانية، التي تهتم عموماً بدراسة عبارات اللّغة سواء أكانت إشارات أم ملفوظات وعلاقتها بالاستعمال المتداول بين الملقى والمتلقي" (فرانسواز أرمينكو، 1987، ص17).

ولقد اقترح ليفنسون في كتابه Prognatics مجموعة من التعاريف حاول من خلالها أن يحدد مفهوم التداولية نذكر منها:

- التداولية هي دراسة للعلاقات بين اللّغة والسياق.
- التداولية هي دراسة لظواهر بنية الخطاب اللغوي من تضمينات واقتضاءات أو ما يسمى بأفعال الكلام.
- التداولية هي دراسة كل مظاهر المعنى من غير فصلها عن نظرية الدلالة فالتداولية بهذا المعنى تدرس اللّغة من خلال استعمالها ضمن سياق معين دون إهمالها للمعنى وعلاقاته بظروف الكلام، فهي تهتم بالمتخاطبين ومقاصدهم والسياق الذي ترد فيه مع مراعاة المقام، وكل هذه العناصر مترابطة ومتداخلة" (إدريس مقبول، 2008 ص264).
- أمّا فان دايك فيرى أن البراغماتية بوصفها علماً، تختص بتحليل الأفعال الكلامية ووظائف ومنطوقات لغوية، وسماتها في عمليات الاتصال بوجه عام وهي علم بدأ تطوره على نحو صحيح منذ السنوات العشرين الأخيرة، له خاصية التداخل مع عدة تخصصات أخرى،

وقد حفّزته علوم الفلسفة واللّغة والأنثروبولوجيا، بل وعلم النفس والإجتماع أيضا". (فان ديك، 2000، ص114).

1.2. مبادئ التداولية: تركز التداولية على مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي:

أ. الإشارات: تشمل الإشارات كل ما من شأنه تحديد المدلولات وبدونها يصبح المعنى غامضا، لانعدام الإحالة، وتأتي على شكل ضمائر (أنا، أنت.....) وأسماء إشارة (هذا....، وظروف زمان ومكان (الآن، حينئذ، أمس، غد...))، وفي حقيقة الأمر هذه الإشارات لا يتحدد معناها إلا في إطار السياق "لكنّها شرط ضروري لتحقيق الملفوظ حيث يعتمد المتلقّظ بالخطاب إلى استعمال ما يحتاج منها في كلامه، كي يضمن نجاعة خطابه، وعدم إبهامه، حيث تقوم الإشارات بوظيفة تعويض مدلولات الأسماء والإحاطة إليه، ولذلك تعد مجالات مشتركا بين علم الدلالة والتداولية، وميّر الباحثون في هذه الإشارات خمسة أنواع: شخصية وزمانية ومكانية وخطابية وإجتماعية". (محمود أحمد نحلة، 1988، ص17)

وقد تطرق قدماء العرب إلى الجوانب الإشارية في الخطاب في حديث الرضي في مسألة فصل المبتدأ والخبر وحديثه في التّداء.

ب. الفصل بين المبتدأ وخبريه: "وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرفان باللام نحو هذا "أكلو هو الحامض"، حتى لا يلتبس أكبر الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف له شاهدا قطعيا، ولا يتقدم الفصل مع الخبر المقدم نحو "هو القائم زيد" لأنهم من إلتباس الخبر بالصفة إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف". (ابن حاجب الاسترابادي، 1960، ص460).

يبني الرضي قاعدته على تجنب اللبس في الخطاب بإعتباره شرطا أساسيا أو مطلب لمقاصد اللّغة في الكلام حتى تعبر عن مقاصد المتكلم وفهم معناها لمتلقيها.

ج. حديث الرضي عن التّداء: يتضح دور التّداء عموما لتقريب البعيد ولفت انتباهه واستدعائه، فليس من المعقول المناداة على شخص "يا فلان" دون توجيه الخطاب أو إشارة له، فإذا اقتصر الأمر على المناداة دون عملية اتصالية مقصودة، فالتّداء في هذه

الحالة لا يفهم "فالجملمة التّداوية لها أهمية في العملية التوصيلية التبليغية باعتبارها وحدة قاعدية في الخطابين الشفهي والكتابي كما تكمن أهمية النداء في كون البنية الخطابية أكثر دوران على الألسن والأفلام... من القدرة على التعبير عن مختلف الأغراض والمشاعر الإنسانية" (مبارك تركي، 2007، ص 137، 138).

يتحدث الرضى عن مسألة استعمال أسلوب الإستعانة في النداء العادي الإخباري يقول في ذلك "ولا يجوز دخول اللّام على المنادى في غير المعاني المذكورة، فلو قلت: يا يزيد قد كذا وأنت تحدّثه لم يجوز". (ابن حاجب الاسترابادي، 1966، ص 150).

د. الضمنيات: (الإفترض المسبق). **Porsupposition**: مفهوم تداولي يضع

التواصل التخاطبي في مستويين للكلام أو اللّغة مستوى بسيط واضح يفهم من خلال المعنى الحرفي المتداول مما يحقق تواصل صريح، أما المستوى الثاني فيتجاوز الدلالة المباشرة للبعد الإجتماعي للغة، فيشتمل على المضمّر، ويفهم من خلال السياق "فالكلام لا يعني دائما التصريح بل يعني أحيانا حمل المستمع على التفكير في شيء غير مصرّح به، وهو كلام متضمن في القول الصريح، فالقول لا يعني أن نقول كل شيء قولاً صريحاً، والمتحدث عادة ما يتلقّظ بالصّريح من أجل تمرير المضمّر، وهكذا فالمضمّر يلعب دوراً أساسياً في المحادثة، والتداولية تولي إهتماماً كبيراً للإستراتيجية غير المباشرة للمتكلّم، كما تولي نفس الاهتمام لتأويل الملفوظات من قبل المستمع"

وفي هذا المنحى يفسّر الجليلي دلاش "أنه عند كل عملية من عمليات التبليغ ينطلق الأفراد المتخاطبون من معطيات أساسية معترف بها ومعروفة، وهذه الافتراضات المسبقة لا يصحّح بها المتكلمون وهي تشكل خلفية التبليغ الضرورية لنجاح العملية التبليغية وهي محتواة في القول، سواء تلفظ بهذا القول، إثباتاً أم نفيًا، فإذا قمنا باختبار قول ما -ويدعى هذا الإختبار إختبار النفي- فإنّ الافتراض المسبق يظلّ صالحاً:

-أغلق النافذة.

- لا تغلق النافذة.

يتمثل هذا الافتراض المسبق هنا في النافذة مفتوحة (الجيلالي دالاش، 1992 ص35-40)

ومن تم فهناك سبب يستدعي غلق النافذة المفتوحة.

أما عند القدماء من الأصوليين حينما سلكوا في سبيل استنباط الأحكام الشرعية طريقتين للدلالات على القصد: دلالة المنطوق (عبارة النص)، أي ما يفهم من صريح التركيب اللغوي ودلالة المفهوم، تنبّهوا بذلك إلى الكلام غير المباشر، أو الضمنيّات وأبعادها التداولية، وبحونها في الثنائية: منطوق / مفهوم فلقيت عناية بالغة في الدرس الأصولي ضمن بحثه الدلالي إذ كانت اللّغة أساسا من أسس الاختلاف بين الأصوليين، بل كانت في بعض الأحيان الأساس الوحيد في استنباط الأحكام وكان مبعث العناية الوقوف على قصد الشارع والكشف عن مراده من خلال النصوص الشرعية " (عماري محمد، 2016/2017، ص57).

فقد حدّ أبو حامد الغزالي (ت 505هـ) الإقتضاء بقوله "هو الذي لا يدل عليه اللفظ ولا يكون منطوقا به، ولكن يكون من ضرورة اللفظ إمّا من حيث لا يمكن كون المتكلّم صادقا إلاّ به أو من حيث يمتنع وجود الملفوظ شرعا إلاّ به، أو من حيث يمتنع ثبوته عقلا إلاّ به". (أبو حامد الغزالي، 1971 ص192).

هـ. الإستلزام الحوارية: Conversational implicature.

ومقتضى هذا المبدأ أن الخطاب التواصلي بين المتكلم والمستمع يشترط فيه حسن القبول والإفادة، فمن خلال الحوار يستنتج الكلام ويفهم، وهو بهذا على نقيض من الافتراض أو الضمني في التواصل.

يحقق الحوار بين جماعة المتخاطبين ممارسة لغوية مفهومة تظهر فاعليتها من خلال المشاركة في الخطاب فيكرّس مبدأ التعاون التواصلي وتحقيق القصدية من اللّغة "إنّ الممارسة اللّغوية عند غرايس نشاط عقلائي يهدف إلى التعاون بين المتخاطبين، لذلك لا بد من افتراض توجيهات أو قواعد صادرة من إعتبرات عقلية تدبر السلوك التخاطبي وتجعله ناجحا (عادل فاخوري، 1989، ص146) ولنجاحه يفترض غرايس أن المتخاطبين في محادثة مشتركة

يحترمون مبدأ التعاون، فالمشاركون يتوقعون أن يساهم كل واحد منهم في المحادثة بكيفية عقلانية ومتعاونة" (آن ريبول وجاك موشلار، 2003، ص21).

كما قدم بعض الإفادات فيها يخص الحوار "ليكن إسهامك في الحوار الذي يتطلبه الحوار وبما يتوافق مع الغرض المتعارف عليه، أو الإتجاه الذي يجري في ذلك الحوار". (طه عبد الرحمان، 1998، ص238).

و. **الحجاج: L'argumentation**: حسب المعجم الفلسفي يعرف الحجاج "بأنه" سلسلة من الأدلة تفضي إلى نتيجة واحدة أو هو طريقة عرض الأدلة وتقويمها" تساهم في تقريب المعنى لدى المتلقي في حالة قصور اللّغة ومقصده والتلقي بجميع مستوياته والمتلقي بتعدد أصنافه وقدراته في فهم واستيعاب النص. (خليفة بوجادي، 2009، ص57)

فالحديث عن الحجاج يعتبر حديثا عن أهم مرتكزات التحليل التداولي، فهو نمط من العمليات التخاطبية التي تدخل ضمن تفسير اللّغة بإعتبارها نشاطا كلاميا يتحقق في الواقع وفق معطيات معينة من السياق، وهو بذلك مفهوم تداولي لإرتباطه بالخطاب الطبيعي والجمع بين الصورة والمضمون... التي تستهدف بيان حقيقة ما، أو إقناع المخاطب..." (حسين الباهي، 2000 ص138).

تستخدم الحجة في اقناع المتلقي بفكرة أخرى قد صعبت عليه بداية ويكون ذلك البحث عن البديل بأسلوب آخر يستدعي نوع من المهارة أو وسائل مساعدة "...والحجة قد ترد في هذا الإطار على شكل قول أو فقرة، أو نص أو قد تكون مشهدا طبيعيا، أو سلوك غير لفظي إلى غير ذلك، كما تكون ظاهرة أو مضمرة بحسب السياق... بل يمكن أن تكون بالخطاب التلميحي أيضا، تفسير ذلك بإعتبار النص كما يقول الغزالي: ضربان: ضرب هو نص بلفظه ومنظومه وضرب هو نص بفحواه ومفهومه". (أبو حامد الغزالي، 1971، ص20).

قام (بيرلمان) و(تيتيكا) من خصوصية في عملهما يتلخص في ناحيتين قد عملا من ناحية أولى على تلخيص الحجاج من التهمة اللائطة بأصل نسبه وهو الخطابة، وهذه التهمة

هي تممة المغالطة والمناورة والتلاعب بعواطف الجمهور وبعقله.... ومن ناحية أخرى تخليص الحجاج من صرامة الإستدلال الذي يجعل المخاطب به في وضع الضرورة وخضوع وستلاب....(عماري محمد، 2016/2017، ص 67)

باعتبار أن الحجاج شكل من أشكال التواصل للتأثير على السامع حتى مرحلة الإقناع وجد هذا المبدأ في البلاغة العربية، ويظهر ذلك جليا ما أورده الجاحظ عن ابن المقفع "حينما سئل ما البلاغة؟ قال: البلاغة اسم جامع لمعان تجري في وجوه كثيرة منها ما يكون في السكوت منها ما يكون في الإستماع... منها ما يكون في الإحتجاج، منها ما يكون جوابا ومنها ما يكون إبتداءا... منها ما يكون رسائل...".(الجاحظ، 1975 ص 115، 116).

ويذهب الجاحظ إلى ذلك الإعتبار في تركيزه على الجانب الحجاجي في البلاغة بقوله: وليس حفظك الله، مضرّة سلاطة اللسان عند المنازعة، وسقطات الخطل يوم إطالة الخطبة، بأعظم مما يحدث عن العي من إختلال الحجة، وعن الحصر من قوت درك الحاجة، والناس لا يعتبرون الخرس، ولا يلومون من استولى على بيانه العجز، وهم يذمون الحصر، ويؤنبون العي، فإذا تكلفا مع ذلك مقامات الخطباء وتعاطيا مناظرة البلغاء، تضاعف عليها الدم وترادف عليهما التأنيب وأخذهما ألوم من صاحبه والألسنة إليه أسرع".(الجاحظ، 1975، ص 12).

ز. نظرية أفعال الكلام:

ترى فرانسوار أرمينكو "أن نظرية أفعال الكلام تعد دراسة نسقية للعلاقات بين العلامات ومؤولياها ويتعلق الأمر بمعرفة ما يقوم به مستعملوا التأويل، وأي فعل ينجزون بإستعمالهم لبعض العلامات، وتعرف بأنّها أصغر وحدة تحقق فعلا عن طريق الكلام، فنظرية أفعال الكلام تؤكد أن كل ملفوظ يخفي بعدا كلاميا، أي الفعل والذي تشكله واقعة الكلام بالذات فنحن لما نستخدم أمرا فحسب، بل نصدر أمرا، وهنا نقوم بفعل".(فرانسوار أرمينكو، 1987، ص 66).

فنظرية أفعال الكلام تنطلق من مبدأ أن الأقوال الصادرة ضمن وضعيات محددة تتحول إلى أفعال ذات بعد اجتماعي... إلا أن اللّغة ليست للأخبار، ونقل الأفكار فقط، بل تؤدي وظيفة التأثير الاجتماعي في الآخرين عبر ما يعرف بصيغ العقود أو الصيغ الإنسانية وتعني النظرية بتصنيف أنواع كالتفريق بين الأفعال الكلامية المباشرة وغير مباشرة، والوضعية والتخاطبية، والحرفية وغير الحرفية، ودراسة طرائق نجاح تلك الأفعال وإخفاؤها، وتغيير معاني الجمل تبعاً للسياق كتحويل الخبر إلى إنشاء مثلاً". (محمد يونس، 2004، ص35).

- تجاوزت نظرية أفعال الكلام النظرة التقليدية للغة حيث أقصى دوسوسير مفهوم الكلام من حيث البحث اللساني ونظرت إليه من جانب الإستعمال الوصفي والمعرفي فقط، وضعت للغة قالب خاص بها وهو قالب الدينامكية وألغت أية علاقة بين ما هو كلامي وفعلي أي إنجازي، أما نظرية أفعال الكلام حرّرت اللّغة ولم تجعلها كأداة تواصلية فقط بل جعلت منها كل شيء "فمن منظور نظرية الفعل الكلامي، لا تكن اللّغة مجرد أداة للتواصل كما تتصورها المدارس الوظيفية، أو رموزاً للتعبير عن الفكر كما تتصورها التوليدية التحويلية، وإنما هي أداة لتغيير العالم وضع أحداثه والتأثير فيه" (نعمان بوفرة، 2006 ص194)

- والمؤسس الأول لهذه النظرية الفيلسوف الإنجليزي أوتسن، فهو يرى أن وظيفة اللّغة الأساسية ليست إيصال المعلومات والتعبير عن الأفكار فحسب إنما هي مؤسسة تتكفل بتحويل الأقوال التي تصدر ضمن معطيات سياقية إلى أفعال ذات صيغة إجتماعية". (عمر بلخير، 2003، ص155).

3. التداولية في التراث اللغوي العربي

1.3. التداولية في تعريفات الباحثين العرب:

ككل رافد جديد مرحب به عند الباحثين العرب دون أن يفوتوا الفرصة للبحث عنه في التراث العربي من إمكانية وجوده سلفاً دون الإنتباه إليه هكذا الأمر مع التداولية التي أعطت الفرصة لتقريب الدراسات التراثية العربية مع الدراسات الغربية، ولا سيما أن التداولية مكنتها الإعتراف من جميع العلوم، فأنتجت هاته السياقات المتعددة وصلات

متنوعة في التعريف بها "هذا العلم الذي أخذ ينمو في العقود الأخيرة فحسب والذي هو ذو طبيعة غير تخصصية وتغذية جملة من العلوم أهمها الفلسفة، وعلم اللّغة والانثربولوجيا وعلم النفس". (صلاح فضل، 1992، ص13).

إن اهتمام التداولية على العلاقة الإتصالية بين المتكلمين والمتلقين والسياق الذي يرد فيه الملفوظ انبثقت عنه تعريفات متعددة فهناك من يعدّها "أقوال تتحول إلى أفعال ذات صيغة إجتماعية بمجرد التّلفظ بها" (عمر بلخير، 2003، ص155).

وهو بهذا عرف الفعل الكلامي أكثر من تحديده لمفهوم التداولية بالرجوع إلى تعريف منذر عياشي نلاحظ أنّه فرّق بين لغة الخطاب العادي أو اليومي ولغة الخطاب الأدبي والديني وبين القصد والعفوية من خلال السياق الذي وضع فيه ولكي يفهم الخطاب أو الرّسالة لابدّ من عملية التواصل بين الأطراف دون معوّقات تبعدها عن أداء وظيفتها "أنه لدينا أوّلاً:

الخطاب التداولي: ممثلاً في الحديث النبوي الشريف والكلام اليومي الإستهلاكي، ويضع هذا النوع من الخطاب الدّلالة في قلب السياق الإجتماعي ذلك لأن هدفه يقوم على التواصل.... ومن الملاحظ أن الكلام هنا لكي يؤدي رسالته، فكرة ودلالة، مضمونا ومعنى محتاج أن يكون مكتسباً لتواضع المرسل والمتلقي عليه بشكل ضمني مسبق على وجوده... ولدينا ثانياً **الخطاب الأدبي** وإذا كان هذا الخطاب يرتكز في وجوده أيضاً إلى الوجود الاجتماعي إلّا أنّه يقوم على غير ما يقوم عليه الخطاب التداولي فهو يتأسس إنزياحاً عنه.... فهو يقطع الصلة مع التواضع ما استطاع إلى ذلك سبيلاً: نظاماً وأداءً.... فهو بالابتداع يكون لا بالتباع، ولذا فإنّ الإشارات اللّسانية المتضمنة فيه، إذ يلتقطها المتلقي، فإنّه يتصرف فيها على أنّها إشارات حرّة مفتوحة نظاماً وسياقاً". (عبد القادر المهيري، 1993، ص110)

أمّا مسعود صحراوي فيرى أن التداولية "مذهب لساني يدرس علاقة النشاط اللّغوي بمستعمله، وطرق وكيفيات استخدام العلامات اللّغوية بنجاح والسياقات والطبقات المقامية المختلفة التي ينجز ضمنها "الخطاب" والبحث عن العوامل التي تجعل من "الخطاب" رسالة

تواصلية واضحة ناجحة، والبحث في أسباب الفشل في التواصل باللغات الطبيعية" (مسعود صحراوي، 2005، ص 03).

أما عبد الهادي ظافر الشهري في تعريفه للتداولية يرى "أن الدرس اللغوي التداولي يدرس المنجز اللغوي في إطار التواصل وليس بمعزل عنه، لأن اللغة لا تؤدي وظائفها إلا فيه فليست وظائف مجردة، وبما أن الكلام يحدث في سياقات اجتماعية فمن المهم معرفة تأثير هذه السياقات على نظام الخطاب المنجز" (عبد الهادي بن ظافر، 2004، ص 23).

الملاحظ من التعريفين السابقين أن التداولية تقوم على ربط العلاقة بين اللغة والسياق وما تعنيه الألفاظ من معاني متعددة تخدم قو المخاطب في مدلولها الاجتماعي بما يناسب المتلقي، وعليه فالتداولية هي:

"دراسة العلاقات بين اللغة والسياق- أي المقام تلك العلاقات القائمة على فهم اللغة، وعبارة فهم اللغة تستخدم هذا اللفت الانتباه إلى حقيقة أن فهم لفظة يتطلب أكثر من مجرد معرفة معاني الكلمات المفروضة في التركيب، فقبل كل شيء فهم لفظة يتطلب الاستنتاج الذي يربط ما يقال بما يفترض أن يعني أو بما قيل من قبل قدراته العلاقات تمكنا من تمييز العلاقة المتبادلة بين الشكل النحوي والسياق- المقام- عند دمج المعنى السياقي بالشكل اللغوي المقترن بشروط الصحة في النحو، وذلك أن التعريفات السابقة على تمايزها ينظمها قدر جامع مشترك هو طبيعة السياق- المقام- وهو أحد أهداف النظرية التداولية التي لا يجادل فيها واحد من علمائها". (سعيد نجار منال هشام سعيد، 2011، ص 17، 18).

كان لتعدد تعريفات التداولية أثر في ترجمة المصطلح من الذرائعية المقصدية، المقامية والتداولية، خلق فرض معرفية، وقعت فيه الدراسات العربية في مجال الإصطلاح والترجمة، وعدم الوقوف أو الإتفاق على مصطلح واحد.

2.3. الفكر النحوي ومفاهيم التداولية:

لم يكن النحو عند العرب القدامى نحواً شكلياً فقط، بل اقترب بعضهم من الجمل ومعانيها ومقاصد الكلام وما تحمله من مقاييس المطابقة، ويبدو أن النحاة القدامى كانوا

على وعي بعلاقة الأقوال أو الخطاب للخارج أو ما يعرف بالسياق ومن تم "لم يكن كل النحاة العرب بعيدين عن دراسة المعاني في تحليلهم للجمل بل وجد منهم من كان على صلة وثيقة بمعاني الكلام، وبأغراض العلاقة بين المتكلمين والمخاطبين وبملاسات الخطاب ودلالته وأغراضه ولم يكن نحو شكلياً خالصاً، حيث تبين العبقرية النحوية على الفصل الصارم بين الشكل البنيوي للجملة وبين مقامات وأحوال إستعمالات الجملة كخطاب تواصلية كما يصوره بعض الباحثين المعاصرين". (مسعود صحراوي، 2005، ص 174).

تقاطع النحاة القدامى مع ما تحمله التداولية المعاصرة من أسس، كقواعد لديهم متمثلة في الخطاب وقصديته والسياق الذي وجد فيه "كمراعاة القصد" (قصد المتكلم)، ومراعاة حال السامع ضمن ما أطلقوا عليه مصطلح "الإفادة" والسياقات"، التي ينتج ضمنها الكلام ومدى نجاح التواصل اللغوي). (مسعود صحراوي، 2003/2004، ص 262).

ويعتبر القدامى مبدأي الإفادة والغرض من أهم مبادئ التداولية.

أ. مبدأ الإفادة: مبدأ أخذ به النحاة القدامى في طريقة نظم الكلام، وما يحققه من نتائج الفائدة في الخطاب وبمعنى آخر تحقيق الخطاب فائدته ومبتغاه لطرفي العملية الاتصالية حيث يقوم المخاطب بإفادة القول، أما المخاطب له تحقيق القصيدة من القول. "وقد وجدنا النحاة العرب المهتمين بالتداولية يناقشون هذه المسألة في عدّة ظواهر أسلوبية، منها ظاهرة التعيين (التعريف والتنكير) (النفى والإثبات)، الذكر والحذف، التقديم والتأخير، ولا تحصل الفائدة لدى المخاطب (أي السامع) في تصور نحائنا وعلمائنا القدامى - إلاّ بإستيفاء بعض الشروط التي يكون بها الكلام كلاماً، أي خطاباً متكاملًا يحمل رسالة إبلاغية واضحة يريد المتكلم إيصالها للسامع المخاطب". (مسعود صحراوي، 2003/2004، ص 262).

ومن أهم الشروط التي تتحقق بها الفائدة لدى السامع نذكر أمرين:

ثبوت معنى دلالي عام للجملة وإكتمال النبية الكلامية للجملة وبهذا تحصل للسامع فائدة من الكلام يكتفي بها، وذلك بأن تكون عناصر العبارة معينة ودالة، أمّا إذا إنتفى أحد هذين الشرطين، فإن الجملة تفقد أهم ميزة في صحتها هو حصول الفائدة لدى السامع

ولا يصح عندئذ تسميتها بالجملة ولا بالكلام". (مسعود صحراوي 2003/2004، ص186، 187).

لابد من التفريق بين الكلام والجملة حتى تتسنى لنا الإفادة؛ فالكلام في عمومه يبقى كلام ما لم يثبت المعنى ويثبت له جملة، ومن ثم ينبغي القول أن النحاة اشتروا الإفادة في الجملة " لكي تكون كلاما صحيحا، أن تكون مفيدة، وبأن يضيف كل جزء منها معنى مكملا لمعنى الجزء الآخر، فإذا قيل في الجملة الفعلية مثلا: يغضب الغضبان والاسمية النار حارة ... فإن مثل هذه الجمل لا تعد صحيحة ولا تكون كلاما، بل هي ضرب من اللغو لأن أحد ركنيها معلوم من الآخر بالضرورة". (عبد السلام سيد أحمد، 2002، ص226).

ب. مبدأ القصد عند النحاة:

لابد أن نعتبر اللغة عند القصد والغرض وفي هذا يقول ابن جني في تعريفه للغة "أما حدها أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم وهذا ما أشرطه عبد القادر الجرجاني من معرفة غرض المتكلم وقصده في تحديد بعض الوظائف النحوية لاسيما المسند والمُسند إليه، وعليه فإن التحليل الصحيح للجملة يقوم على مراعاة قصد المتكلم وحال السامع وفهم الغرض من الكلام، وذلك أن القصدية ترتبط بالمخاطب، أو الطرف المستمع، لا بوصفه طرفا نتجا أساسيا؛ بل لكونه معتبرا في العملية التواصلية، لأننا إذ نتكلم لا ننظر إلى الآخرين على اعتبار أنهم طرفا مستهلكا سلبيا، بل طرفا فاعلا، كما أننا إذ نفعّل ذلك فإنما نتكلم عبرهم ومن خلالهم، بغض النظر عن المتكلم بوصفه عملية إصدار أصوات؛ بل باعتباره إنتاجا للدلالة التي وإن تخلفت في بداياتها الأولى في حضان المتكلم، فإنه علينا أن نعتد من جهة الفعل بأن أقدامها تترسخ أكثر في تربة التحقق والعلن عن طريق السامع، لذلك يجب مراعاته في ارتباطه بالقصد دائما".

في حقيقة الأمر تعود البدايات الأولى للمنحى التداولي لدى النحاة العرب إلى الخليل الفراهيدي وتلميذه سيويه، من خلال الاهتمام بمعنى الأساليب وما تحققه من أغراض

تواصلية جعلوها في تحليلاتهم النحوية، وبما أنه المقام لا يسمح لذكر كل جهود وآراء النحويين سنختار سيبويه.

4. جهود سيبويه:

أ- في باب الإفادة: تطرق سيبويه لهذا المبدأ وما تقدمه اللغة من فائدة ونفع إلا أنه لم يقدم تعريف للجملية في كتابه مصطلحا وإنما وردت في عدة مواضع منه بمعناها اللغوي، وقد تردد في كتابه ذكر مصطلح "الكلام" كثيرا بمعان مختلفة، فلم يستخدمه بمعنى الحديث وبمعنى النثر، وبمعنى اللغة، وبمعنى الجملة أيضا"، (حمود أحمد نخلة، 1988، ص17).

ومع ذلك " لم يفصل في تحليله بين التركيب والدلالة ومقتضيات التداول التي تفرض أن يراعي أحوال المخاطبين بالكلام ودرجات تفاعلهم المستمر مع ما يلقي عليهم" إدريس مقبول، (2007، ص333).

بناء عليه يراعي سيبويه من منظوره للجملية والكلام ما تحققه من تواصل إيجابي للمخاطب؛ من تحقيق للقصدية، وإفادة وتوصيل المعنى دون تحويره دون النظر إلى أحوال المخاطبين فيما يلقي إليهم، المهم عنده أن ما يتلقوه لا يوقع اللبس لدى السامع ومن ثم يتوفر عنصر الإفصاح لديه، بعيدا عن أي معوق كالتشويش والإزعاج، ومن ثم فالسياق يلعب دوره في تلقي الرسالة التواصلية كاملة، وهذا ما تعرض إليه في ظاهرة الإسناد، "... لذلك قرر سيبويه أن المعروف – المعين – هو المبدوء به، وعليه فإنه إذا لم تحصل إفادة المخاطب، لم يجز الابتداء بالنكرة، أما إذا تحققت الفائدة، أو الإفادة فإنه يجوز الابتداء بالنكرة والإخبار عنها والإسناد إليها..." (سيبويه، ص48).

ب- الجانب الاستعمالي للغة: تطرق سيبويه للجانب الاستعمالي للغة وهو بهذا

يتقاطع كثيرا مع ما ذهبت إليه التداولية، وما تعرض إليه سيبويه في باب الإستقامة اعتمد كثيرا على السياق، يقول الباحث مقبول إدريس موضحا رؤيته: " جرت العادة أن ينسب للحن أو يضاف إلى اللغة، ويقصد به غالبا جانبها النحوي أو الصرفي في بعض الأحيان غير أنني أرى أن هذا اللحن قد يعتري مستويات عدة على جهة التوسع ومن بينها المستوى

التداولي التكلمي، ومرجعني في هذا الطرح كلام سيبويه ونظره النحوي الذي تنصب هذه الدراسة عليه من خلال عمله (الكتاب).

وهذا الموقف يحاول أن يعيدنا إلى المرجعية الأساسية في الكتاب وهي وصفه المستقيم الكذب هو ما أسميه باللحن التداولي الذي تنجزم فيه شروط المطابقة بين النسبة الكلامية والنسبة الواقعية الخارجية والنسبة العقلية كما يعبر البلاغيون وكذا التداوليون، ثم يضيف: " إن الكلام المستقيم الكذب، تركيب انتظمت عناصره، وفق نسق لغوي وقواعدي مقبول يحافظ فيه على الرتب والمحلات وآثار الإعراب، غير أن اللحن يمكن أن يأتيه من جهة دلالة ملفوظة في علاقته بالإعتقاد والواقع، إذ هو إما صادق وإما كاذب بناء على المنطق الثنائي القيمة، كما هو معروف عند بعض التداوليين المناطقة".

إن هذه القراءة تحتزل المفهوم السياقي أو التداولي في المستقيم الكذب وتراه أو تصفه باللاحن تداولية؛ أي أنه لا توافق بين اللغة والمنطق أو لا توافق بين الكلام والواقع، لأن المستقيم القبيح هو الذي يوافق الواقع الخاص بالمعنى، ولا يوافق المنطق اللغوي، وفي المفهوم التداولي لا تعارض بين منطق القاعدة، ومنطق المجتمع، وانطلاقاً من المفهومين أراد سيبويه أن يرسم لنفسه منهجاً للحفاظ على القاعدة والاستعمال، خاصة إذا اعتقدنا أن القاعدة نتجت عن الاستعمال". (صلاح الدين جرار، 2003، ص 68).

5. الحضور التداولي في البلاغة العربية:

"تراعي البلاغة العربية عموماً حال السامع خاصة في الخطابة، وقد دعاه البلاغيون بإسم مقتضى الحال وهو " الاعتبار المناسب ومعنى ذلك أن الخطيب يراعي المقام الذي يصاغ فيه كلامه، وقد حدد السكاكي المقامات بقوله " لا يخفى عليك أن المقامات متفاوتة فمقام التنكر يبين مقام الشكاية، ومقام التهنة يبين مقام التعزية، وبيان المدح يبين مقام الذم، ومقام الترغيب يبين مقام التهيب، ومقام الجد في جميع ذلك يبين مقام الهزل". من خلال قول السكاكي يتبين أنه على الخطيب أن يراعي مقام كلامه، فلا يكون جادا في موطن الهزل ولا هزليا في موطن الجد ولا مرغبا في مقام التهيب وغير ذلك من المقامات المختلفة " (سليم حمدان، 2009/2008، ص 94).

وفي ذلك يقول الجاحظ " إذا أعطيت كل مقام حقه، وقمت بالذي يجب من سياسة ذلك المقام وأرضيت من يعرف حقوق الكلام، فلا تهتم لما فاتك من رضا الحاسد والعدو فإنه لا يرضيها شيء". (الجاحظ، 1975، ص116).

ومقتضى الحال أو المقام هو ما يسميه المحدثون بالسياق أو سياق المقام " هو كل ما يحيط بالألفاظ من ظروف تتصل بالمكان أو المتكلم أو المخاطب في أثناء النطق، فتعطي اللفظ دلالته، وتوجهه بإتجاه معين، فهو إذن مجموعة العوامل والعناصر المحيطة بالنص من خارجه التي تعين على قلمه وتفسيره". (حسين حامد الصالح، 2008، ص128).

من هنا يبدو أنت البلاغيون اهتموا بحالة المتكلم والسامع وكل ما يتعلق بالعملية الإتصالية في كل ما يحيطها من ظروف مكانية ونفسية واجتماعية، والموقف الذي وضع فيه طرفي عملية الاتصال -المقام- كما جعلوا من كلام الخطيب أن يواز مستوى السامع الثقافية والمعرفية والاجتماعية... إلخ " ينبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني ويوازن بينهما ويبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلاما، ولكل حالة من ذلك مقاما حتى يقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات". (الجاحظ، 1975، ص 138، 139).

عرف العرب قديما اهتمامهم بالمقام، مقام المخاطب للمستمع واولوه منزله هامة دون أن ينقصوا من قيمة المعنى: فالشرفاء لهم ما يخاطبون به، كما للعامة لهم ما يتخاطبون به وقد ورد هذا في صحيفة بشر بن المعتمر حين مروره بإبراهيم بن جبلة بن محرمة السكوني وهو يعلم فتياهم الخطابة، قال: " ... فكن في ثلاث منازل: / فإن الأولى الثلاث ان يكون لفظك رشيقا عذبا، وفخما سهلا، ويكون معنك مكشوفاً، وقريبا معروفاً، أما عند الخاصة، إن كنت للخاصة قصدت، وأما عند العامة إن كنت للعامة أردت، والمعنى ليس بشرف بأن يكون من معاني الخاصة، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معاني العامة، وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام من المقال". (الجاحظ، 1975، ص136).

لا يفهم مما سبق أن المقام قائما على الطبقة، بل مراعاة حال المخاطب واجبة من حيث استخدام الملفوظ، فما يفهمه البدوي لا يفهمه الأعرابي، حتى لا ينفذ التواصل بين الخطيب ومستمعيه وحتى يتحقق منفعة الكلام مبدأ الإفادة، ولا تعدم منفعة الخطاب وهذا يتقاطع مع ما ذهب إليه ديكر: "إننا نسمي مقام الخطاب مجموع الظروف التي نشأ الخطاب في وسطها ... ويجب أن نفهم من هذا المحيط المادي والاجتماعي الذي يأخذ الظرف فيه مكانه، والصورة التي تكون للمتخاطبين عنه وهوية هؤلاء ... وإننا لنعرف التداولية غالبا بوصفها دراسة لهيمنة المقام على معنى العبارة".

ركز ديكر على النقاط التالية: (أزوالد ديكر، جون ماري سشايفر، 2007،

ص 677).

● هوية المتخاطبين

● كل متخاطب لا بد أن يعرف مستمعيه.

● معرفة المكانة الاجتماعية والسياسية والثقافية للمستمع.

ولقد أشار البلاغيون على توافق المعنى مع اللفظ لكي يصحح الكلام وإيصاله وفي هذا يرى القرطاجني أن " اعتبار ما تكون عليه المعاني من صحة وكمال ومطابقة للغرض المقصود بها، وحسن موقع في النفس يكون بالنظر إلى ما المعنى عليه في نفسه وبالنظر إلى ما يقتزن به من الكلام، وتكون له به علقه، وبالنظر إلى الغرض الذي يكون الكلام منقولاً فيه، وبالنظر إلى حال الشيء، الذي تعلق به القول". (حازم القرطاجني، 1968، ص 130).

وهو بهذا حدد العوامل الخارجية لتطابق المعاني والكلام مع مقتض الحال، ومن ثم تكون للغة دورا كبيرا في فهم وتوصيل المعاني، وهذا التواصل لا بد أن يراعي فيه عدم الوقوع في الأخطاء وان يقوم على قواعد صحيحة، وسلامة النطق، والفصاحة، حتى يفهم السامع ما يقال له فهما صحيحا وإلا انقطع التواصل والتفاعل، وقد ذكر الجاحظ ما يقلل من التواصل أو يمنعه بقوله: " والذي يعتري اللسان مما يمنع من البيان أمور منها اللكنة التي تعتري الصبيان". (الجاحظ، 2005، ص 71).

وقد أورد الجاحظ في البيان والإفهام " حدثني صديق لي قال للعناني ما البلاغة قال: كل من أفهمك حاجته من غير إعادة ولا حبسة ولا شعانة فهو بليغ ... فما الإستعانة؟ قال: أما تراه إذا اتخذت قال: عند كل مقطع كلامه: يا هناه، ويا هذا، ويا هيه، واسمع مني، والسمع إلي وافهم عني ... فهذا كله وما أشبه عي وفساد" هذا ما أشار إليه البلاغيون من عيوب تحدث الملل، وتقطع الفكرة، وتعيب التواصل، مما يصل المعنى ناقصا ومعوجا.

في ختام هذا المقام نستطيع الوصول إلى أن العرب في تراثهم اللغوي قد عرفوا التداولية من خلال النحو، لقد كان النظر للتراث دائما؛ خزانة معرفية ووعاء للفكر ومادة ثرية للعودة إليها دائما في وقت الحاجة لاسيما بظهور علم جديد لإثبات تجذره في السياق التاريخي والثقافي للأمة العربية وهذا ما دفعنا للبحث حول ما قدمه القدماء العرب حول الدرس التداولي في التراث العربي الذي ازدادت الدراسات حوله محاولين الاستفادة من التراث المعرفي التراثي واستثمار منتوج الدرس اللغوي القديم سواء ما جاء به النحويين او البلاغيين ولاسيما أن التداولية مجتمعا لكل العلوم.

وأمام هذا الزخم المعرفي اهتم بعض الباحثين بهذه المسألة ووجهوا أعمالهم حول البحث التداولي كمسعود صحراوي وطالب سيد هاشم الطبطبائي وطه عبد الرحمن وغيرهم كثير للوقوف على بعض القضايا التداولية الموجودة في الغرب وما وقف عليها القدماء في التراث.

قائمة المراجع

- 1- أبو حامد الغزالي. (1971) المستصفي من علم الأصول ج2. (ط.1): تحقيق محمد سليمان الأشقر، بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة،
- 2- إدريس مقبول. (2008). الأسس الايستمولوجية والتداولية للنظري النحوي عند سيويوه، عمان، الأردن: جدار للكتاب العالمي.
- 3- أزوالد ديكر، جون ماري سشايفر. (2007). مقام الخطاب، مقال ضمن القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان.
- 4- آن ريبول وجاك موشلار. (2003). التداولية اليوم علم جديد في التواصل (ط.1). بيروت-لبنان: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- 5- الجاحظ. (1975). البيان والتبيين (ط.4) تح: عبد السلام محمد هارون. مصر: مكتبة الجاحظ.
- 6- الجيلالي دلاش. (1992). مدخل إلى اللسانيات التداولية، تر: محمد ايجياتن، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- 7- حازم القرطاجني. (1968). منهاج البلغاء وسراج الأدباء (ط.3)، تح: محمد الحبيب خوجة. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 8- حسن الباهي. (2000). اللغة والمنطق بحث في المقاربات، الدار البيضاء المغرب: المركز الثقافي العربي.
- 9- حسين حامد الصالح. (2006). التأويل اللغوي في القرآن الكريم (ط.1). لبنان: دار ابن حزم.
- 10- خليفة بوجادي. (2009). (ط.1): في اللسانيات التداولية. الجزائر: بيت الحكمة للنشر والتوزيع.
- 11- سليم حمدان. (2008-2009). أشكال التواصل في التراث البلاغي العربي - دراسة في ضوء اللسانيات التداولية- مذكرة لنيل درجة الماجستير.

- 12- سبيويه. (د ت). الكتاب (ط.1)، تح: عبد السلام هارون، بيروت: دار الجيل.
- 13- محمد بن الحسن الاستراباذي. (1966). شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، (ط.2)، تح: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي، منشورات جامعة بنغازي.
- 14- صلاح الدين جرار. (2003). إرهاصات التداولية في التراث اللغوي العربي، العدد الخاص: أشغال الملتقى الدولي الرابع في تحليل الخطاب، مجلة الأثر.
- 15- صلاح فضل. (1992). بلاغة الخطاب وعلم النص. الكويت: عالم المعرفة.
- 16- طه عبد الرحمان. (1998). اللسان والميزان أو التكوثر العقلي (ط.1). الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي.
- 17- عادل فاخوري. (1989). الإقتضاء في التداول اللساني، المجلد 20. (العدد 03). الكويت: عالم الفكر.
- 18- عبد السلام السيد أحمد. (2002). الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، مصر: دار القاهرة.
- 19- عبد القادر المهيري. (1993)، نظرات في التراث (ط.1). بيروت. لبنان: دار الغرب الإسلامي.
- 20- عبد الهادي بن ظافر الشهري. (2004). استراتيجية الخطاب (ط.1). بيروت-لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- 21- عماري محمد (2016/2017). مبادئ الدرس التداولي في التراث العربي -نظرية الخبر والانشاء نموذجاً- بحث معد لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة .
- 22- عمر بلخير. (2003). تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية (ط.1). الجزائر: منشورات الإختلاف.
- 23- فان ديك. (2000). علم النص مدخل متداخل الإختصاصات (ط.1). ترجمة وتعليق د. سعيد بحيري. مصر: دار القاهرة للكتاب.

- 24- فرانسواز أرمينكو. (1987). المقاربة التداولية (ط.1)، تر: سعيد علوش. المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع.
- 25- فيليب بلانتيه. (2007). التداولية من اوستن إلى غوفمان (ط.1). تر: صابر الحباشة. دار الحوار للنشر والتوزيع.
- 26- مبارك تركي. (2007). التداء بين النحويين والبلاغيين، مجلة حوليات التراث (07)، 137-138، مستغانم (الجزائر).
- 27- محمد يونس (2004). مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب (ط.1). بيروت، لبنان: دار الكتاب الجديد المتحدة.
- 28- محمود احمد نخلة. (1988). مدخل إلى دراسة الجملة العربية، بيروت: دار النهضة.
- 29- مسعود صحراوي. (2005). التداولية عند علماء العرب. بيروت، لبنان. دار الطليعة للطباعة والنشر.
- 30- مسعود صحراوي. (2003-2004). الأفعال المتضمنة في القول بين الفكر المعاصر والتراث العربي أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في اللسانيات، كلية الأدب والعلوم الإنسانية قسم اللغة العربية، جامعة حاج لخضر، باتنة.
- 31- سعيد نجار، منال محمد هشام سعيد. (2011). نظرية المقام عند العرب في ضوء البرغماتية، تقديم نهاد الموسى. دار اريد. الأردن: عالم الكتب الحديث.
- 32- نعمان بوفرة. (2006). محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة. منشورات جامعة باجي مختار، عنابة.